مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

المشروع الطّارئ للربط الحيوي للطرق في اليمن
(P177053)

إطار الإدارة البيئيّة والاجتماعيّة

المُسَوَّدَة الأُولَى

14 تشرين الثّاني/نوفمبر 2021

الملخص التّنفيذيّ

أعدّ مكتب الأمم المتحدّة لخدمات المشاريع إطارَ الإدارةِ البيئيّة والاجتماعيّة للمشروع الطّارئ للربط الحيوي للطرق في اليمن.

يُموّل البنك الدّولي المشروع الطّارئ للربط الحيوي للطرق في اليمن لدعم إعادة إعمار اليمن وتعافيه بموجب أحكام الفقرة 12 من سياسة البنك التّشغيليّة العاشرة النّاظِمة للمشاريع المنفّذة للاستجابة لحالات الحاجة الماسّة للمساعدة أو في الحالات الّتي تنطوي على مكبّلات للقدرات. يهدف المشروع إلى تحسين الوصول الآمن والقادر على التّكيّف للطرق المُوْصِلَة إلى الغذاء والاحتياجات الإنسانيّة الأخرى؛ وتوفير فرص ريادة أعمال وعمل للفقراء في الرّيف اليمنيّ على امتداد الطّرق المستهدفة ضمن إطار المشروع.

لقد أُعدَ المشروع الطّارئ للربط الحيوي للطرق في اليمن كي يُحقّق متطلبات إطار البنك الدول البيئي والاجتماعي، لا سِيّمَا المعيار البيئي والاجتماعي الخاص بتقييم وإدارة المخاطر البيئيّة والاجتماعيّة، بما في ذلك إرشادات مجموعة البنك الدّولي بشأن البيئة والصّحة، والسّلامة، كما أنه يُلبّي متطلبات إجراءات وممارسات مكتب الأمم المتّحدة لخدمات المشاريع الخاصّة بالصّحة والسّلامة إلى جانب القوانين والأنظمة البيئيّة والاجتماعيّة اليمنيّة.

ينبغي ويلزم استخدام هذا الإطار نظرًا لكون المشروع يضمُّ عددًا كبيرًا من المشاريع الفرعيّة في العديد من التّجمعات المحليّة—علمًا أنّ مواقع الأنشطة والمشاريع الفرعيّة ستُحدّد خلال مرحلة التّنفيذ.

بالتّوازي، أعدّ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إجراءَ إدارة العمل بُغية تحقيق متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي الثّاني، وخطّة عمل اجتماعيّة وبيئيّة/خطّة عمل للتقييم الاجتماعيّ والبيئيّ، وخطّة لإدارة الأمن طبقًا لمتطلبات المعيار الاجتماعي والبيئي الرّابع، وإطار عمل لإعادة التّوطين لتحقيق متطلبات المعيار الاجتماعي والبيئي الخامس، وخطّة أوليّة لإشراك أصحاب وصاحبات المصلحة لتلبيّة متطلبات المعيار الاجتماعي والبيئي العاشر.

يتولّى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إجمالي إدارة المشروع بالتّعاون مع شركائه التّنفيذيين المحليين. بذات السّياق، عيّن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مسؤولًا/ـةً عن الضّمانات البيئيّة والاجتماعيّة مقرّه/ـا صنعاء لمراقبة الضّمانات الوقائيّة الخاصّة بالمشروع، ومسؤولًا/ـةً عن تعميم منظور النّوع الاجتماعي، ومسؤولًا/ـةً عن الصّحة والسّلامة، بالإضافة إلى خبير/ة دولي يعمل بدوام جزئي لدعم مسؤول/ـة الضّمانات الاجتماعيّة والبيئيّة في عمليّة تنفيذ إطار الإدارة البيئيّة والاجتماعيّة. كذلك سيعيّن كل طرف من الأطراف التّنفيذيّة الشّريكة مسؤولًا/ـةً عن الضّمانات البيئيّة والاجتماعيّة ومسؤولًا/ـةً عن الصّحة والسّلامة.

جدير بالذكر أنَّ جُل المخاطر والآثار البيئيّة والاجتماعيّة وتلك المتعلقة بالصّحة والسّلامة ترتبط مباشرةً بأنشطة إعادة الإعمار والتّأهيل الّتي ينفذها المقاولون، الّذين سيُعيدون بناء الطّرق المستهدفة وإعادة تأهيلها وإصلاحها. رغم أنّ أنماط المخاطر قد تختلف باختلاف الأنشطة، تبقى أنماط مخاطر أنشطة الإنشاءات متشابهة.

يقدّم إطار الإدارة البيئيّة والاجتماعيّة تدابير محدّدة ومفصّلة لتخفيف مخاطر كافّة الأنشطة.

سيعمل مسؤولو/ات الضمانات البيئيّة والاجتماعيّة على تنخيل وغربلة كافّة مقترحات المشاريع الفرعيّة المعدّة من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه التّنفيذيون بغرض (أ) تحديد القضايا البيئيّة والاجتماعيّة الّتي قد تُثار جرّاء المشروع الفرعي المقترح؛ (ب) وتحديد المعايير البيئيّة والاجتماعيّة ذات الصّلة؛ (ت) وتحديد التّنصيف الدّقيق للمخاطر البيئيّة والاجتماعيّة للمشروع الفرعيّ؛ (ث) وتحديد نوع التّقييم البيئي والاجتماعي اللّازم بما في ذلك الخطّط/الأدوات المحدّدة اللّازمة.

كذلك، سيُعد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خطط الإدارة البيئيّة والاجتماعيّة المناسبة لكافّة المشاريع الفرعيّة الّتي لا تتطلب خطط شاملة للإدارة البيئيّة والاجتماعيّة وتقييمات شاملة للأثر البيئي والاجتماعي، بما يشمل المحتويات التّالية:

1. تقرير تلخيصيّ؛
2. وصف للمشروع الفرعي؛
3. خط أساس للسياق البيئي والاجتماعي للمشروع؛
4. المشاورات؛
5. أدوات تخفيف المخاطر والآثار.

يجب إعداد تقييم شامل للآثار البيئيّة والاجتماعيّة وخطّة إدارة بيئيّة واجتماعيّة لأي مشروع فرعي ذي آثار بيئيّة واجتماعيّة كبيرة، كما قد يستدعي الأمر إعداد خطّة إعادة توطين. جدير بالذّكر أنّ إطار إعادة التّوطين الخاص بالمشروع يقدّم إرشاداتٍ تفصيليّة لعمليّة

التّخطيط لعمليّة إعادة التّوطين.

سوف يطبّق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه التّنفيذيون متطلبات البنك الدولي الخاصّة بالمشاورات والإفصاح كما هي مفصّلة في خطّة إشراك أصحاب وصاحبات المصلحة في المشروع، على أن يُشرَع بالمشاورات بأقرب فرصة إثر استكمال تنخيل وغربلة المشاريع الفرعيّة. في ذات السّياق ينبغي حفظ سجلات المشاورات في مكتب المشروع، على أن تأخذ المشاورات بعين الاعتبار السّياق الاجتماعي والثّقافي لليمن إلى جانب جائحة الحمى التّاجية 19 (كوفيد-19).

سيضمّن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه التّنفيذيون المتطلبات البيئيّة والاجتماعيّة في وثائق العطاءات وعقود المقاولين، بحيث يلم المناقصون بمتطلبات الأداء البيئي والاجتماعي، الّتي يُرتقب منهم تحقيقها، وأن يكونوا قادرين على عكس ذلك في مناقصاتهم. كما سَتُضمّن تكلفة استيفاء المقاولين للمتطلبات البيئيّة والاجتماعيّة ومتطلبات الصّحة والسّلامة في عقودهم الخاصة. في المقابل، سيعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاؤه التّنفيذيون على إنفاذ امتثال المقاولين لهذه المتطلبات.

تتضمّن المتطلبات عشر أقسام، هي:

1. خطّة الإدارة البيئيّة والاجتماعيّة الخاصّة بالمقاولين؛
2. تدريب في القضايا البيئيّة والاجتماعيّة والصّحة والسّلامة؛
3. إدارة مواقع الإنشاء؛
4. الصحّة والسّلامة المهنيّة؛
5. سلامة الطّرق وسلامة المرور؛
6. الإجراءات الخاصّة بالعثور على مصادر تراث ثقافي مادي؛
7. الجهوزيّة للطوارئ والاستجابة لها؛
8. إشراك أصحاب وصاحبات المصلحة؛
9. مدونة السّلوك.

سيتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مهمّة رصد ومتابعة تنفيذ إطار الإدارة البيئيّة والاجتماعيّة ورفع التّقارير ذات الصّلة مع مدخلات الشّركاء التّنفيذيين ووكلاء الرّصد والمتابعة الآخرين. سيعمل مسؤول/ـة الضّمانات البيئيّة والاجتماعيّة على ضمان تضمين رصد ومتابعة الضمانات في تقارير المشروع الرّبعيّة المرفوعة إلى البنك الدولي.

من ناحية أخرى، سوف يُنشئ المشروع آلية للتظلّم على النّحو المفصّل في طي خطّة إشراك أصحاب وصاحبات المصلحة كي تُستخدم في معالجة القضايا البيئيّة والاجتماعيّة وتلك المتعلقة بإعادة التوطين، حيث سيعمل مسؤول/ـة الضمانات البيئيّة والاجتماعيّة لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركائه التّنفيذيين على معالجة الشّكاوى المتعلقة بأنشطة المشروع.

سيُغطّي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كافّة تكاليف مسؤول/ـة الضّمانات البيئيّة والاجتماعيّة، ومسؤول/ـة تعميم منظور النّوع الاجتماعي، ومسؤول/ـة الصّحة والسّلامة، إلى جانب أي تكاليف تشغيليّة ذات صلة، وذلك من خلال جزء من ما سيتقاضاه من البنك الدّولي.

في المقابل، يُغطي الشركاء التّنفيذيون تكاليف مسؤولي/ـات الضّمانات البيئيّة والاجتماعيّة والصّحة والسّلامة لديهم باعتبار ذلك جزء من اتفاق المشروع التّعاوني المبرم مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

ختامًا، إن تكاليف العنايّة الواجبة للمشاريع الفرعيّة كل على حدة جَمِيعُها مُضمّنة لتكاليف/موازنة كل مشروع فرعيّ على حدة (بما في ذلك من إعداد نموذج التقييم، والمشاورات، وآلية التّظلم، وإعداد خطط الإدارة البيئيّة والاجتماعيّة، والرّصد والمتابعة).